الأمم المتحدة S/2019/549

مجلس الأمن

Distr.: General
5 July 2019
Arabic
Original: English

أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، ويقدم عرضا عاما للتطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويتضمن أيضا لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وعن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، يورد التقرير المستجدات المتعلقة بالحالة في حوض بحيرة تشاد، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

ثانيا – التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٢ – منذ صدور تقريري السابق (S/2018/1175)، ظلت بيئة السلام والأمن في معظم غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مستقرة نسبيا، على الرغم من تفاقم انعدام الأمن في أجزاء عديدة من منطقة الساحل. وتمثل الغارات وعمليات الاختطاف التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، وأعمال اللصوصية وانتشار العنف القبلي جزءا كبيرا من تقلب الأوضاع. وواصل الإرهابيون والجماعات المسلحة غير محددة الهوية الأخرى شن الغارات على الأهداف العسكرية والهياكل الأساسية المدنية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا.

٣ – ولقد أُجري عدد من العمليات الانتخابية في عدة بلدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأجريت انتخابات رئاسية وتشريعية وانتخابات حكام الولايات في نيجيريا. ونظمت انتخابات رئاسية في السنغال، في حين أجريت انتخابات تشريعية في بنن وغينيا – بيساو.

ألف – الاتجاهات السائدة في مجالي السياسة والحوكمة

٤ – في ٢٨ نيسان/أبريل، أجرت بنن انتخابات تشريعية لم يشارك فيها سوى حزبان ائتلافيان، وهما الكتلة الجمهورية والاتحاد التقدمي، وهما حليفان للكتلة الرئاسية الموالية للرئيس باتريس تالون. واستبعدت أحزاب المعارضة من الانتخابات بسبب الشروط المالية وغير المالية الجديدة المفروضة بموجب التعديلات

120719 110719 19-09446 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التي أدخلت إلى قانون الانتخابات واعتماد ميثاق جديد ينظم عمل الأحزاب السياسية في عام ٢٠١٨. وأثار استبعادها احتجاجا شديدا من جانب قيادات المعارضة الرئيسية، ولا سيما من جانب الرئيسين السابقين، بوني يايي ونسيفور سوغلو. وأفيد عن مقتل ما لا يقلُّ عن شخصين في أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات.

٥ - وفي بوركينا فاسو، استقال رئيس الوزراء بول كابا تيبا وحكومته في ١٨ كانون الثاني/يناير وسط انتقادات واسعة النطاق للأسلوب الذي تعاملت به الحكومة مع تفاقم العنف في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، قام الرئيس روك مارك كريستيان كابوري بتعيين كريستوف جوزيف ماري دابيري رئيسا للوزراء. وشُكِّل مجلس وزراء جديد مؤلف من ٢٣ عضوا، يضم ثلاث نساء، بعد ذلك بثلاثة أيام. واستجابت الحكومة لمطالب المعارضة بإجراء حوار وطني قبل الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠، وأنشئت لجنة لإعداد صيغة المناقشة وجدول أعمالها. وفي الوقت نفسه، اتهم الرئيس كابوري الرئيس السابق، بليز كومباوري، بالحفاظ على صلات مع بعض الجماعات الإرهابية التي تزعزع استقرار البلد في إطار السعي إلى إضعاف الحكومة. ولا تزال الإجراءات القضائية ضد السيد كومباوري وبعض الشخصيات في نظامه السابق معلَّقة.

٦ - وباشرت حكومة كوت ديفوار حوارا سياسيا في ٢١ كانون الثاني/يناير من أجل إصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة، بمشاركة ممثلين عن الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وفي ١ آذار/مارس، دعا ٢٢ حزبا من أحزاب المعارضة، بما في ذلك الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي للرئيس السابق هنري كونان بيديه، إلى إصلاح واسع النطاق وتوافقي للجنة. وفي ٨ شباط/فبراير، استقال رئيس الجمعية الوطنية، غيوم سورو. وفي ٧ آذار/مارس، انتخبت الجمعية الوطنية أمادو سوماهورو من تجمع الجمهوريين، وهو حزب الرئيس الحسن واتارا، خلفا له. وقاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية هذه العملية الانتخابية.

٧ - وفي إطار تعديل وزاري في ١٥ آذار/مارس، قام رئيس غامبيا، أداما بارو، في جملة أمور، بتنحية عدة أشخاص، من بينهم نائب الرئيس وزعيم الحزب الديمقراطي المتحد، السيد حسينو داربوي، وسط احتدام التوترات السياسية بينهما. وأقيل كذلك فيما بعد حلفاء رئيسيون آخرون للسيد داربوي في مجلس الوزراء وأجهزة أخرى للدولة من مناصبهم. وفي الوقت نفسه، بدأت لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في البلد جلسات استماع علنية في ٧ كانون الثاني/يناير، واستمعت إلى نحو ٥٧ من الشهود، من بينهم ثماني نساء، بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المتصلة بالانقلاب الذي حصل عام ١٩٩٤. وقدم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام الدعم المالي إلى اللجنة.

٨ - وفي غانا، عقد الحزب الوطني الجديد الحاكم والمؤتمر الديمقراطي الوطني، وهو حزب المعارضة الرئيسي، مشاورات في ٩ و ٢٩ نيسان/أبريل، بوساطة مجلس السلام الوطني في البلد، بشأن الاقتصاص غير القانوني السائد في الحياة السياسية في البلد. واتفقا على جملة أمور منها ضرورة مواصلة الحوار بشأن الخيارات المتاحة من أجل القضاء التام على الاقتصاص غير القانوني في الحياة السياسية وفي جميع قطاعات المجتمع الأخرى.

٩ - وفي غينيا، أحرز تقدم تدريجي في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. غير أن البيئة السياسية أصبحت تشهد استقطابا على نحو متزايد في أعقاب تأجيل

الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وسط مخاوف بأن يكون المعسكر الرئاسي يسعى إلى الاستعاضة عن دستور عام ٢٠١٠ من أجل تمهيد السبيل نحو ولاية ثالثة محتملة للرئيس ألفا كوندي.

١٠ - وبعد نشر تقارير، في ليبريا، وإجراء تحقيقات رئاسية بشأن الاختفاء المزعوم لمبلغ ١٦ بليون دولار ليبري (أي تقريبا ١٠٢ مليون دولار)، احتجز ثلاثة من كبار المسؤولين في المصرف المركزي في ليبريا في ١ آذار/مارس، ولكن أفرج عنهم لاحقا بكفالة. وفي ٢٩ آذار/مارس، عُزل القاضي المعاون في المحكمة العليا، كابنه جناح، بسبب سوء السلوك، وسط تزايد الانتقادات الموجهة إلى الحكومة.

١١ - وفي مالي، عقب الشواغل التي أثيرت إزاء الطريقة التي استجابت بها الحكومة لاستمرار التوترات الاجتماعية وتفاقم انعدام الأمن في الجزء الأوسط من البلد، استقال رئيس الوزراء سومايلو بوبيي مايغا وحكومته. وقام الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا لاحقا بتعيين وزير الاقتصاد والمالية المنتهية ولايته، السيد بوبو سيسي، رئيسا جديدا للوزراء في ٢٢ نيسان/أبريل. وفي ٢ أيار/مايو، وقّع رئيس الوزراء سيسي اتفاقا سياسيا مع ممثلي عدد من أحزاب المعارضة التي دعت، في جملة أمور، إلى إجراء حوار سياسي وطني لمناقشة حالة الأمة ومراجعة الدستور. وأتاح ذلك تشكيل حكومة جديدة في ٥ أيار/مايو.

١٢ - وفي موريتانيا، في ٢٨ كانون الثاني/يناير و ٢ آذار/مارس على التوالي، أعلن الرئيس محمد ولد عبد العزيز وحزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم عن تأييد وزير الدفاع، محمد ولد الشيخ أحمد، مرشحا عن الحزب للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٢ حزيران/يونيه. وبالرغم من الشواغل التي مثارها أن الحكومة تقوم بخنق المعارضة، ولا سيما بعد اعتقال اثنين من المدوِّنين في ٢٧ آذار/مارس لنشرهما معلومات يزعم أنها تسعى إلى تشويه سمعة الرئيس عبد العزيز وأسرته، استمرَّ نشاط المجتمع المدني. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، أفرج عن بيرم داه عبيد، زعيم مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية في موريتانيا والمرشح الرئاسي للمعارضة.

١٣ - وتواصلت الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في النيجر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. ومع ذلك، استمرت حالة الجمود في الحوار السياسي مع استمرار المعارضة في مقاطعة المجلس الوطني للحوار السياسي واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

١٤ - وأجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في نيجيريا في ٢٣ شباط/فبراير، بينما جرت انتخابات حكام الولايات والمجالس التشريعية للولايات في ٩ آذار/مارس. وأعيد انتخاب الرئيس الحالي محمدو بهاري من حزب مؤتمر جميع التقدميين. ورفض حزب الشعب الديمقراطي النتائج وطعن بها أمام المحكمة. وفاز الحزب الحاكم أيضا بأغلبية المقاعد في مجلس الشيوخ وفي مجلس النواب، وبـ ١٥ من أصل ٢٩ منصبا من مناصب حكام الولايات. واتسمت الانتخابات بطابعها السلمي عموما على الرغم من الحوادث المعزولة التي أفيد أنها أسفرت عن بعض الخسائر في الأرواح في بعض الولايات. وأدى الرئيس اليمين الدستورية في ٢٩ أيار/مايو.

١٥ - وفي السنغال، فاز الرئيس ماكي سال في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٤ شباط/فبراير. وفي ٢ نيسان/أبريل، أدى القسم لولاية ثانية مدتها خمس سنوات، وفقا للدستور، وفي ٧ نيسان/أبريل، أعلن عن تشكيل مجلس الوزراء الجديد المؤلف من ٣٥ عضوا، والذي يضم ثماني نساء. ولقد ألغي منصب رئيس الوزراء بموجب التعديل الدستوري الذي اقترحته الحكومة وأقرَّه البرلمان في ٤ أيار/مايو،

وصـــدر في شـــكل قانون في ١٤ أيار/مايو. وفي ٢٨ أيار/مايو، ترأس الرئيس حفل افتتاح الحوار الوطني الذي نظَّمه في الفترة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية.

١٦ - وفي سيراليون، استمرت التوترات السياسية بين الحكومة وحزب المؤتمر الشعبي العام. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس يوليوس مادا بيو من حزب الشـــعب لســـيراليون الحاكم بدء عمل لجنة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالفســـاد خلال الإدارة الســـابقة للمؤتمر الشـــعبي العام التي دامت عشـــر ســـنوات. وفي ٩ أيار/مايو، أعلن الرئيس بيو التعديل الوزاري الأول في الحكومة. وعينت نبيلة تونس وزيرة للخارجية والتعاون الدولي، وعين ســـلفها في هذا المنصـــب، علي كابا، ممثلا دائما لســـيراليون لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو، عقد في فريتاون حوار وطني بشأن توطيد الديمقراطية من أجل الســـلام والتلاحم الوطني. وحضـــره المســـؤولون الحكوميون والأحزاب الســـياســـية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات النســـائية والشـــبابية، والقيادات الدينية، والجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، وأعضـــاء الســـلك الدبلوماســـي وغيرهم من أعضـــاء المجتمع الدولي. وحضـــر ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الســـاحل الاجتماع الذي تمت الموافقة خلاله على إنشـــاء لجنة مستقلة للسلام والتلاحم الوطني، ومن المقرر أن يُسن هذا القرار في شكل قانون في البرلمان.

١٧ - وفي توغو، انطلقت الأعمال التحضـيرية للانتخابات المحلية التي أعلن إجراؤها في ٣٠ حزيران/يونيه. وفي ٢٠ آذار/مارس، اجتمع الرئيس فوري إيسـوزيمنا غناسـينغبي مع قادة أحزاب المعارضـة، بما في ذلك بعض أعضـــاء الائتلاف المؤلف من ١٤ حزبا معارضـــا الذي قاطع الانتخابات التشـــريعية المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، لمناقشة الحالة في البلد. وانتخبت الجمعية الوطنية الجديدة ياوا دجيغبودي تسيغاناًول امرأة رئيســـة للبرلمان. وفي ٢٨ آذار/مارس، أدى ١٧ عضـــوا في اللجنة الوطنية المســـتقلة للانتخابات اليمين الدسـتورية. وفي ٨ أيار/مايو، اعتمدت الجمعية الوطنية الإصـلاح الدسـتوري الذي حدَّد، في جملة أمور، فترة الرئاسة بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

باء - الاتجاهات الأمنية

١٨ - ظلَّ التقلب سمة الحالة الأمنية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. وشنت جهات عنيفة من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية والشـــبكات الإجرامية والميليشـــيات المحلية والقبلية، هجمات متكررة ضد المدنيين وقوات الأمن والدفاع. واتهمت قوات الأمن أيضا بارتكاب أعمال القتل خارج نطاق القانون وممارسة الوحشية والإخفاء القسري للمدنيين. وفي الوقت نفسه، واصلت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تنفيذ عمليات مشتركة عبر الحدود ضد المتطرفين العنيفين.

١٩ - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع المحلي، ازداد العنف القبلي الذي قامت بتأجيج سعيره أنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة في بوركينا فاسو ووسط مالي. وقد قتل ما يزيد على ٦٧ شـــخصـــا في هجوم وقع في بيرغو، بوركينا فاســـو، في أوائل كانون الثاني/يناير، بينما لقي ١٦٠ شـــخص مصـــرعهم في هجمات مماثلة في أوغوســـاغو و ولينغار، مالي في ٢٣ آذار/مارس، مما أدى إلى احتدام التوترات الإثنية والمجتمعية في كلا البلدين. وفي عدد من المناســـبات، أدنتُ الهجمات على دور العبادة وشددتُ على الحق الأساسي في الحرية الدينية.

٢٠ - ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سُجِّل ٨٦ حادثا أمنيا في بوركينا فاسو، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، مما أسفر عن مقتل ٣٧٦ شخصا وإصابة ١٨٧ بجروح. وسجل كذلك سقوط أكثر من ٣٠٠ قتيل بسبب نزاعات مرتبطة بالمجتمعات المحلية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو، استنادا إلى وزير الخارجية. ونظرا إلى تدهور الحالة الأمنية، مدَّدت الحكومة، في ١١ كانون الثاني/يناير، حالة الطوارئ في أربع عشرة محافظة في الأقاليم الستة في البلد، لمدة ستة أشهر. كما أطلقت عملية أوتابوانو ضد الإرهابيين والجماعات العنيفة الأخرى.

٢١ - وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، وسع ”تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا“، وهو فصيل تابع لجماعة بوكو حرام، منطقة عملياته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيطرت جماعة بوكو حرام لفترة وجيزة على مدينة ران في نيجيريا، في كانون الثاني/يناير. وواصلت الجماعة استخدام المفجِّرات الانتحاريات ضد المدنيين وقوات الأمن والدفاع في ولاية بورنو. ووفقا لقوة الشرطة النيجيرية، وقع ١٨٩ هجوما إرهابيا في الولايات الشمالية من نيجيريا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، مما أدى إلى مقتل ٤٥٣ شخصا واختطاف ٢٠١. وزاد ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا من استخدام المركبات المفخخة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع لشن هجمات انتحارية ضد قوات الأمن الوطني والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في بلدان حوض بحيرة تشاد.

٢٢ - وفي النيجر، واصلت القوات المسلحة الوطنية والإقليمية تنفيذ عمليات ضد جماعة بوكو حرام وما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا في جزر بحيرة تشاد، مما أسفر عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين والعسكريين. وقد وقع عدد من الهجمات التي أدت إلى العديد من الوفيات وحالات الاختطاف في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٣ - وأبلغ عن وقوع حوادث عنيفة بين المزارعين والرعاة أسفرت عن خسائر بشرية ومادية فادحة وأفيد عن حالات نزوح في العديد من الولايات في الحزام الأوسط والشمال الشرقي لنيجيريا. وفي كاجورو وكاشيا بولاية كادونا، قتل ١١٧ شخصا ودُمِّر العديد من المنازل والمزارع والماشية. وفي ولاية زامفارا، أفيد عن مقتل نحو ٤٩٧ شخصا واختطاف ٣٨٥ بسبب قطاع الطرق المسلحين ولصوص الماشية وهجمات الميليشيات على المدنيين بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل. وفي إطار التدابير المتخذة لمكافحة ازدياد انعدام الأمن، نفذت حكومة نيجيريا عمليات عسكرية في المناطق المتضررة أو وسَّعت نطاقها.

٢٤ - وشهد خليج غينيا زيادة في أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن وغيرها من الجرائم البحرية. ووفقا للمكتب البحري الدولي، أبلغ عن ٢٢ حادثا في الربع الأول من عام ٢٠١٩. واستأثرت المنطقة أيضا بحوادث اختطاف أفراد طواقم السفن على الصعيد العالمي، مع ورود تقارير عن اختطاف ٢١ من أفراد طواقم السفن في حوادث منفصلة أبلغ عن وقوعها في بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار وليبريا ونيجيريا في الربع الأول من عام ٢٠١٩.

٢٥ - وسجلت أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع زيادة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وضبطت ٩,٧٥ أطنان من الكوكايين في برايا، غينيا - بيساو، في ٣١ كانون الثاني/يناير. وفي ٧ آذار/مارس، أفادت هيئة مراقبة المخدرات في غانا عن أكبر عملية مصادرة للمخدرات في تاريخ البلد مع ضبط ٨٥١ ٥ من الألواح المضغوطة يشتبه في أنها تحتوي على القنب قيمتها السوقية ٣٤,٢ مليون دولار في ميناء تيما. وأبلغ أيضا عن الاتجار بالأحياء البرية في المنطقة.

ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ضبطت مصلحة الجمارك في هونغ كونغ أنياب أفيال وقشور حيوانات البنغول تفوق قيمتها ٨ ملايين دولار في حاوية شحن قادمة من نيجيريا.

جيم – اتجاهات التنمية المستدامة

٢٦ – وفقا لمصرف التنمية الأفريقي، يتوقع أن يصل النمو الاقتصادي في المنطقة إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٩ وفي عام ٢٠٢٠، ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى التحسينات في قطاعي الإنتاج والخدمات، فضلا عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، على الرغم من توقع استمرار التحديات وتفاوت الأداء. ولا تزال كوت ديفوار وغانا من بين أعلى البلدان أداءً ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في هذين البلدين ٧ في المائة و ٧,٣ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٩.

٢٧ – وتشمل التحديات المطروحة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل انخفاض مستوى الدعم المالي والاستثمارات المحلية والخارجية بالمقارنة مع مناطق أخرى، بالإضافة إلى الشواغل الأمنية التي أعاقت أيضا التكامل الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات. ولا تزال التنمية المستدامة من الأولويات لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة في منطقة الساحل.

دال – الاتجاهات في مجال العمل الإنساني

٢٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية، وبخاصة في منطقة الساحل، تشكل مصدر قلق بالغ. وقد تسبب تصاعد الهجمات المسلحة الناجمة في النزوح الجماعي للسكان، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والأوبئة الدورية، وقابلية التأثر بتغير المناخ والصدمات. ولقد نزح نحو ٤,٤ ملايين شخص في جميع أنحاء منطقة الساحل مقابل ٣,٢ ملايين في عام ٢٠١٨. وكان لتصاعد العنف أثر سلبي على حياة المدنيين، مما زاد من مخاطر الإيذاء وانتهاكات الحقوق وأثر بشدة على توفير الخدمات الأساسية، وحرم الفئات الضعيفة في كثير من الأحيان من المساعدة الحيوية.

٢٩ – وفي بوركينا فاسو، أدت الزيادة الحادة في الهجمات المسلحة في المقاطعات الشمالية والشرقية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى حالة طوارئ إنسانية لم يسبق لها مثيل. واقتلع أكثر من ٠٠٠ ١٧٠ شخص من ديارهم، معظمهم منذ بداية عام ٢٠١٩. ولحقت أضرار جسيمة بالخدمات التعليمية والصحية جراء الاعتداءات وانعدام الأمن. وظلت أكثر من ٠٠٠ ١ مدرسة مغلقة في المناطق المتضررة من العنف، مما حرم ٠٠٠ ١٤٥ من الأطفال من التعليم، فيما حُرم حوالي ٠٠٠ ١٥٠ شخص من إمكانية الحصول على الرعاية الطبية. وفي شباط/فبراير، وجهت الحكومة والمنظمات الإنسانية نداء للحصول على مساعدة بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمد يد العون لحوالي ٠٠٠ ٩٠٠ شخص من الأشدّ تضررا من الأزمة.

٣٠ – وفي المناطق الوسطى والشمالية من مالي، أرغمت الغارات المسلحة والاشتباكات بين المجتمعات المحلية آلاف الناس على ترك ديارهم، وألحقت أضرارا جسيمة بالخدمات التعليمية والصحية. وحتى آذار/مارس٢٠١٩، كان ٠٠٠ ١٠٠ شخص مشردين داخليا، مما يمثل زيادة بمقدار يناهز ثلاثة أضعاف في سنة واحدة. ونظرا إلى تزايد انعدام الأمن في بوركينا فاسو، عاد حوالي ٠٠٠ ٨ من الماليين إلى بلدهم، مما رفع عدد المشردين داخليا في البلد إلى ٠٠٠ ١٠٠. وفي مناطق غاو وكيدال وميناكا وتاوديني وتمبكتو شمال البلد، أغلق واحد من أصل أربعة مراكز صحية. وحتى شباط/فبراير ٢٠١٩، أغلقت

٨٥٧ مدرسة في مناطق غاو وكيدال وكوليكورو وميناكا وموبتي وسيغو وتمبكتو بسبب انعدام الأمن. وفي الجزء الغربي من النيجر، أدت الاعتداءات وحالات انعدام الأمن إلى تشريد ٠٠٠ ٧٠ شخص في منطقتي تيلابيري وتاهوا، إضافة إلى ٠٠٠ ٥٥ من اللاجئين الماليين الذين تستضيفهم المنطقة.

٣١ - وفي منطقة بحيرة تشاد، بلغ عدد الأشخاص الذين اقتلعوا من ديارهم ٢,٥ مليون شخص حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩. وما زال نحو ١,٧ مليون شخص مشردين داخليا بسبب النزاع في شمال شرق نيجيريا. ولقد أدى تدفق المشردين إلى المخيمات في ولاية بورنو إلى إنهاك القدرات والهياكل الأساسية بشدة، مع بقاء المشردين حديثا على قيد الحياة في ظروف يرثى لها. واضطر حوالي ٥٠٠ ١٨ شخص إلى الفرار من عدة قرى بسبب زيادة عدد الهجمات المسلحة في منطقة ديفا، في الجزء الجنوب الشرقي من النيجر. وشُرِّد أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ داخليا في المنطقة التي تستضيف حوالي ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ نيجيري. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خططا لتحقيق الاستقرار في حوض بحيرة تشاد لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، والاحتياجات في مجال منع نشوب النزاعات والإنعاش على السواء للمجتمعات المحلية المحرَّرة حديثا من المتمردين، ويحتاج تنفيذ هذه الخطط إلى تمويل.

٣٢ - وسيحتاج نحو ١٤ مليون شخص في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا إلى المساعدة في عام ٢٠١٩. وقد طلب المجتمع الإنساني ١,٦ بليون دولار لمساعدة ١١ مليون شخص، ولكن نسبة ٢٣ في المائة فقط من هذا المبلغ وردت بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٩، بما فيها ٢٦ في المائة لنيجيريا.

هاء - الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان

٣٣ - لا يزال مختلف مرتكبي أعمال العنف ينفذون عملياتهم مع الإفلات من العقاب في المنطقة، ولا سيما في سياق تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل، وخاصة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، مما يقوِّض احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأدت الإضرابات الطويلة لنقابات المعلمين بسبب الأجور وظروف العمل إلى إغلاق المدارس لفترات طويلة من الزمن، مما أدى إلى تقويض الحق في التعليم في بعض البلدان وخلف أثرا سلبيا على حالة حقوق الإنسان في المنطقة. ولجأت قوات الأمن إلى القوة المفرطة وغير المتناسبة في التعامل مع المظاهرات العامة في بعض البلدان، مما أدى إلى تقويض احترام سيادة القانون والتمتع بالحقوق الأساسية مثل حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع وحرية التعبير.

٣٤ - وعلى الرغم من العمليات الانتخابية السلمية إلى حد كبير، أشير إلى وقوع بعض حوادث العنف خلال الانتخابات الأخيرة في نيجيريا، كان لها تداعيات على الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية والحق في التصويت. وأفادت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن مقتل ١٧٦ شخصا في أعمال العنف المتصلة بالانتخابات في جميع أنحاء نيجيريا؛ وذكرت مصادر أخرى أرقاما أعلى بكثير. وفي السنغال، أفيد عن مقتل شخصين في حوادث عنف خلال الانتخابات الرئاسية. وأفيد عن مقتل حوالي أربعة أشخاص خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في بنن يوم ٢٨ نيسان/أبريل.

٣٥ - وظلت الاشتباكات بين المزارعين والرعاة وأعمال اللصوصية وسرقة الماشية تسهم في الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في المنطقة. وأعربت جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية عن مخاوفها إزاء التهديدات المستمرة لحريات الصحافة والتجمع والتعبير، كما يتضح من اغتيال أحمد حسين - سوالي في ١٦ كانون الثاني/يناير، وهو صحفي استقصائي شهير في غانا، والانتهاكات المزعومة ضد بعض

حقوق بعض وسائط الإعلام في بنن وليبريا. وفي بنن وتوغو وغينيا، أعربت جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية عن مخاوفها إزاء الرد غير المتناسب والمفرط المزعوم لقوات الأمن في الحفاظ على القانون والنظام أثناء المظاهرات التي نظمتها المعارضة السياسية أو منظمات المجتمع المدني. وفي سيراليون، أعربت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان عن مخاوفها إزاء تقلص الحيز السياسي في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠١٨ وما يتعرض له أعضاؤها من مضايقة واعتداءات بدنية قالت إن الجهات الفاعلة الحكومية ترتكبها.

٣٦ - ومع ذلك، اتخذ بعض بلدان المنطقة خطوات إيجابية لتحسين الحالة العامة في مجال حقوق الإنسان. ففي غامبيا، بدأت لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات جلسات الاستماع وعقدت ما لا يقل عن خمس جلسات استماع علنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت أخيرا اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأصبحت جاهزة لممارسة أعمالها مع تعيين أعضائها الخمسة وأدائهم اليمين. وكذلك، في سيراليون، عُيّن أعضاء جدد في لجنة حقوق الإنسان بعد أن كانت الحكومة قد أقالت أعضاءها السابقين في خطوة أثارت الجدل. وفي توغو، أشادت الجهات صاحبة المصلحة بإنشاء الآلية الوطنية لمنع التعذيب التي ستضمن وفاء البلد بالتزاماته بموجب المعاهدة ذات الصلة. وفي موريتانيا، أُفرج عن بيرام الداه عبيد، الناشط في مجال مكافحة الرق.

٣٧ - ولا تزال التحديات قائمة في ما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب في المنطقة. وفي بوركينا فاسو، استمرت محاكمة الأشخاص المدعى بتآمرهم لتدبير محاولة الانقلاب في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي ٢٩ آذار/مارس، أصدرت المحكمة الأفريقية للعدالة وحقوق الإنسان والشعوب حكما ضد حكم الإدانة الصادر عن محكمة في بنن لرجل أعمال معروف وشخصية بارزة في المعارضة، هو سيباستيان أجافون، الذي ظلَّ في المنفى. وفي كوت ديفوار، قامت مجموعة مؤلفة من ثلاث منظمات غير حكومية في ٤ نيسان/أبريل بتقديم التماس إلى المحكمة العليا بشأن مشروعية قرار الرئيس بمنح العفو لـ ٨٠٠ من الأفراد المتورطين في الجرائم المرتكبة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أصدرت محكمة قواعد السلوك في نيجيريا حكما بإدانة رئيس القضاة، والتر أونوغهن، بتهمة تقديم تصريح مزور بالأصول التي يملكها. وفي غينيا، لم تبدأ بعد محاكمة المدانين بارتكاب المجزرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على الرغم من إنشاء لجنة توجيهية للعملية.

واو - القضايا الجنسانية

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وجهاته الشريكة رصد مشاركة المرأة في صنع القرار والقيادة والدعوة إلى تعزيزها في جميع أنحاء المنطقة. وانتخب النواب التوغوليون أول امرأة رئيسة للبرلمان في البلد، في حين أن الحكومات الجديدة التي تشكلت في بوركينا فاسو وتوغو والسنغال شهدت زيادة طفيفة في عدد النساء بالمقارنة مع الحكومات السابقة. وفي غامبيا، عُيّنت عيساتو توري، الوزيرة السابقة للصحة والرعاية الاجتماعية، نائبة للرئيس في ١٥ آذار/مارس. وفي كوت ديفوار، كانت ثماني نساء من بين ٣٣ عضوا في مجلس الشيوخ جرى تعيينهم في ٣ نيسان/أبريل. وفي ٢ أيار/مايو، اعتمدت الجمعية الوطنية في غينيا قانون التكافؤ بين الجنسين في المناصب الانتخابية.

٣٩ - وفي سيراليون، اعتمدت الجمعية الوطنية بالإجماع، في ١٤ شباط/فبراير، قرارا بشأن المرأة والسلام والأمن استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي ١٠ نيسان/أبريل، صدر تشريع في كابو فيردي بشأن تنفيذ سياستها الجنائية يُصنِّف فيه العنف القائم على نوع الجنس في خانة الجرائم التي يجب منعها على سبيل الأولوية.

ثالثا – أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف – المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها ممثلي الخاص

٤٠ – واصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم الدعم للجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في المنطقة، بالتعاون مع الجهات الشريكة الإقليمية والدولية، بسبل منها الدعوة والدعم للعمليات الشاملة لجميع الأطراف في الحوارات الوطنية والانتخابات، والوصول إلى آليات حقوق الإنسان، والإصلاحات الدستورية والمؤسسية.

٤١ – واضطلع ممثلي الخاص ببعثة مشتركة قبل الانتخابات إلى السنغال مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد جان – كلود كاسي برو، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير. ولقد حثا، في اجتماعاتهما مع رئيس السنغال وأحزاب المعارضة ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، الجهات صاحبة المصلحة على معالجة أي قضايا خلافية ناشئة عن العملية الانتخابية بالوسائل السلمية، وشجعاها على الوقوف على الدروس المستفادة بعد الانتخابات، بما في ذلك فيما يتعلق بمشاركة المرأة. وأجرى ممثلي الخاص في وقت لاحق زيارات مجاملة إلى مقر الحملات الانتخابية لخمسة مرشحين للرئاسة في الفترة من ٧ إلى ١٠ شباط/فبراير.

٤٢ – وقام ممثلي الخاص أيضا بزيارة إلى سيراليون في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير، في إطار بعثة دبلوماسية وقائية مشتركة مع السيد برو. ولقد أبرزا، خلال اجتماعاتهما مع الرئيس والأحزاب السياسية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والسلك الدبلوماسي بشأن البيئة السياسية وخطة الإصلاح، أهمية التوافق السياسي والمصالحة من أجل تيسير التطوير المتواصل.

٤٣ – وأجرى ممثلي الخاص، بصفته ممثلي الرفيع المستوى لنيجيريا، مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية الرئيسية من أجل تهيئة بيئة ملائمة لإجراء انتخابات عامة سلمية في عام ٢٠١٩. وقام بزيارة إلى نيجيريا في الفترة من ٢٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، وفي الفترة من ١٠ إلى ١٨ شباط/فبراير، وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ شباط/فبراير، وشارك في منتديات الحوار الرفيع المستوى التي نظمتها الأمم المتحدة واللجنة الوطنية للسلام للتشجيع على إجراء انتخابات سلمية. وفي ١٣ شباط/فبراير، حضر مناسبة التوقيع الثانية التي نظمتها اللجنة الوطنية للسلام والتي تعهد فيها المرشحون بقبول نتائج الانتخابات. كما اشترك في استضافة الحوارات الرفيعة المستوى للجنة الوطنية للسلام بشأن إجراء انتخابات سلمية في المناطق المثيرة للقلق، بما في ذلك في ولايات بينوي وكادونا وكانو وكوارا. وتم التوقيع على اتفاق سلام خلال المناسبة التي نُظِّمت في كانو.

٤٤ – وألقى ممثلي الخاص كلمة أمام مؤتمر القمة العادي الخامس لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي نُظِّم في واغادوغو، بوركينا فاسو، في ٥ شباط/فبراير. وحث القادة على تعزيز الحوار بين مؤسسات الدولة والفئات الضعيفة من المجتمعات المحلية الحدودية، ولا سيما الشباب والنساء والزعامات التقليدية، وعرض دعم الأمم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية.

٤٥ – وسافر ممثلي الخاص إلى أبيدجان في الفترة من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل لعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وحث الجميع على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى توطيد السلام وتعزيز التلاحم الوطني، بسبل منها الحوار الشامل للجميع.

٤٦ - وفي ٧ و ٨ آذار/مارس، سافر ممثلي الخاص إلى غينيا - بيساو في إطار زيارة تضامن قبل الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس. واجتمع بالرئيس خوسيه ماريو فاز والأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية لمناقشة البيئة السياسية والشروط التقنية قبل الانتخابات. وشدَّد على أهمية إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع، ودعا جميع الأطراف إلى احترام نتائج التصويت، وإلى العمل معا في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للبلد.

٤٧ - وقام ممثلي الخاص بزيارة إلى توغو في ١٧ و ١٨ آذار/مارس، في إطار مساعيه الحميدة. واجتمع مع الرئيس والسلطات الوطنية والجهات الفاعلة السياسية الأخرى لمناقشة الإصلاحات الانتخابية والدستورية والمؤسسية. وشجع الجهات صاحبة المصلحة على مواصلة الحوار السياسي وضمان إجراء عملية شاملة وتوافقية في الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها. وقام بزيارة إلى بنن في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس، قبل الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٢٨ نيسان/أبريل. واجتمع مع الرئيس والجهات السياسية المعنية، وحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية للترتيبات الانتخابية الشاملة والتوافقية. وفي كلا البلدين، شدد أيضا على الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي وإلى التضامن من أجل صد التهديدات التي تطرحها زيادة الأنشطة الإرهابية في المنطقة دون الإقليمية.

باء - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٤٨ - واصلت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة العمل على التنفيذ الكامل للحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وسيُتوج هذا العمل ببيان بشأن الحدود. وتواصلت العمليات الميدانية المخطط لها، في إطار بروتوكولات أمنية معززة.

٤٩ - وواصل الطرفان العمل على تحقيق الأهداف المحددة لعملية بناء الأعمدة، على الرغم من انعدام الأمن وحدوث توترات على طول الحدود البرية المشتركة بينهما. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجز بناء ونصب ما مجموعه ٣٥٣ عمودا (مقابل ٣٣٥ عمودا كان من المقرر بناؤها). وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع الطرفان في دوالا، الكاميرون، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل، وفي كالابار، نيجيريا، في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ أيار/مايو، لتقييم العمليات الميدانية الجارية والتخطيط للمرحلة التالية التي ستستأنف فيها أعمال البناء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتمت تغذية الصندوق الاستئماني لبناء الأعمدة بمساهمة قدرها ٣ ملايين دولار قدمتها حكومة الكاميرون. ومن المتوقع أن تكمل نيجيريا سداد دفعة ثانية قدرها ١,٥ مليون دولار، وسيتيح ذلك مواصلة مراحل البناء التالية.

٥٠ - وواصل ممثلي الخاص، الذي يتولى أيضاً رئاسة اللجنة المختلطة، العمل مع رئيسَي الوفدين النيجيري والكاميروني في سبيل التوصل إلى تسوية لجوانب الخلاف المتبقية في عملية تعليم المسافة المتبقية من خط الحدود وقدرها ١٠٠ كيلومتر. وسافر فريق وساطة إلى ياوندي في آذار/مارس لمتابعة المناقشات السابقة.

جيم - تعزيز القدرات دون الإقليمية على مواجهة ما يتهدد السلام والأمن من أخطار عابرة للحدود ومتداخلة

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعزيز تعاونه مع الشركاء الإقليميين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة بشأن المسائل ذات الاهتمام

المشترك، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والشباب، وتغير المناخ، وحقوق الإنسان، والأمن، ومنع نشوب النزاعات. وتعاون مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام على دعم البرامج الوطنية والعابرة للحدود الرامية إلى معالجة التوترات المتصلة بتأثير تغير المناخ، ومنع التطرف العنيف، ومعالجة النزاعات المتصلة بالترحال الرعوي، وتمكين الشباب والنساء في عمليات بناء السلام وآليات منع نشوب النزاعات. وخُصِّص من صندوق بناء السلام نحو ٩٠ مليون دولار لبلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عام ٢٠١٨. ودُفع ٦٥ مليون دولار من ذلك المبلغ إلى تسعة بلدان من البلدان العشرة التي مُنحت الأولوية في منطقة الساحل.

٥٢ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم التقني والمالي للجهات الشريكة في بنن وتوغو وغامبيا وغانا وغينيا من أجل تنفيذ مشروع أطلق في ٢٩ كانون الثاني/يناير بهدف إشراك الشباب ذكورا وإناثا في عمليات السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بوسائل تشمل أنشطة توعية بقراري مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) بشأن الشباب والسلام والأمن. وركز المكتب على جمع البيانات على المستوى الوطني وبناء الشراكات مع وسائط الإعلام الوطنية والمحلية.

٥٣ - وعقب تولّي بوركينا فاسو رئاسة مؤتمر رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في شباط/فبراير ٢٠١٩، أوفد المكتب بعثة تقييم إلى البلد في آذار/مارس لتحديد المجالات التي تحتاج إلى دعم من الأمم المتحدة. ووقّعت الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل اتفاقات بشأن تقديم الدعم لمهام الأمانة في إطار رئاسة بوركينا فاسو المجموعة الخماسية، وتنظيم منتدى بشأن مسألة عجز الأطفال عن ارتياد المدارس في المناطق المتضررة من النزاعات في منطقة الساحل دون الإقليمية. وقررت أيضا الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية تقديم دعم مشترك لمشاريع الحوار المجتمعي في المناطق الحدودية المشتركة، والمساعدة على نقل مركز منطقة الساحل لتحليل التهديدات والإنذار المبكر من نواكشوط إلى أوغادوغو.

٥٤ - وفي إطار الدعم المقدم إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بهدف بناء القدرة على الصمود ومنع تغذية نزعة التطرف والتشدد العنيف، شرع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في عملية إعداد كتيّب عن أفضل الممارسات في هذا الصدد. وفي ذلك السياق، اجتمع خبراء الخلية الإقليمية لمنع التشدد والتطرف العنيف، الذين ينتمون إلى البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في نواكشوط في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس. وتبادلوا الخبرات وحددوا ما يزيد على ٣٠ ممارسة من أفضل الممارسات. ونُظمت حلقة عمل لاحقة في نواكشوط في أيار/مايو ٢٠١٩ لإقرار النتائج واستكمال العملية.

٥٥ - وفي ١٠ أيار/مايو، عُقد في غينيا بيساو، بدعوة من ممثلي الخاص، الاجتماع نصف السنوي لرؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بمشاركة ممثلي الخاص في البلد ومنسقي الأمم المتحدة المقيمَين المعنيَين بكوت ديفوار وليبريا. وتبادل المشاركون الآراء بشأن حالة السلام والأمن في المنطقة، واتفقوا على مواصلة التعاون، وتعزيز تبادل المعلومات بشأن المسائل الرئيسية، بما في ذلك النشاط الإجرامي عبر الحدود.

٥٦ - وبناء على الطلبات المنصوص عليها في وثيقتين من وثائق مجلس الأمن (S/2018/749 و S/PRST/2018/3)، شكل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بدعم من إدارة الشؤون السياسية وبناء

السلام، شراكة وثيقة مع برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومع الحكومات الوطنية وعدد آخر من الجهات الشريكة الرئيسية، وكذلك مع خبراء مستقلين، للبحث في سبل الاستجابة الممكنة للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وشرع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بذل جهود مشتركة لاستكشاف سبل تطبيق نهوج تراعي ظروف النزاعات في الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ في غرب أفريقيا.

٥٧ - وعملت كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا معا على وضع برنامج لتعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل النزاعات ومنع نشوبها. واستضاف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في داكار، في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ''حلقة عمل تخطيطية'' لوضع منهجية للبرنامج، ونُفّذ البرنامج لاحقا في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام في أكرا، غانا.

إصلاح قطاع الأمن

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تيسير عمليات إصلاح قطاع الأمن في المنطقة. ففي غامبيا، قدم فريق الأمم المتحدة الاستشاري المعني بإصلاح قطاع الأمن الدعم إلى السلطات الوطنية، وشمل ذلك وضع الصيغة النهائية للسياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية الأمنية الوطنية للاسترشاد بهما في إصلاحات قطاع الأمن القصيرة والطويلة الأجل، وكفالة امتلاك المؤسسات القدرات اللازمة لتقديم الخدمات الأمنية للسكان على نحو مستقل، تمهيدا لانسحاب بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أصدر الرئيس السياسة الأمنية الوطنية. وعمل الفريق أيضا بشكل وثيق مع الحكومة على تعزيز هيئات التنسيق الوطنية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية إصلاح قطاع الأمن، بوسائل شملت إجراء الدورات التدريبية الدورية وعقد اجتماعات لتقديم المشورة. وعملت الأمم المتحدة مع الجهات الشريكة الدولية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، على وضع تحليل مشترك وتعزيز التنسيق في تقديم المساعدة إلى البلد في مجال إصلاح قطاع الأمن.

٥٩ - واستجابة للحالة الأمنية المحفوفة بالتحديات في بوركينا فاسو، ركز فريق الأمم المتحدة الاستشاري الاستراتيجي المعني بإصلاح قطاع الأمن دعمه إلى السلطات الوطنية على وضع سياسة أمنية وطنية وهيكل أمني وطني، فضلا عن وضع استراتيجيات قطاعية للعدالة والدفاع والأمن الداخلي، بغية تعزيز القدرات الوطنية على حماية المواطنين من التهديدات التي تشكلها الجماعات المتطرفة العنيفة وجماعات الدفاع الذاتي غير القانونية. وكثّف الفريق أيضا جهوده الرامية إلى تعزيز إدارة قطاع الأمن والرقابة عليه، بوسائل تشمل بناء قدرات أعضاء البرلمان وتقديم الدعم لإنشاء منصة للمجتمع المدني تضم أعضاء متمرسين ينتشرون في المجتمعات المحلية في مناطق مختلفة من البلد.

٦٠ - وفي غينيا، واصل فريق الأمم المتحدة الاستشاري المعني بإصلاح قطاع الأمن تقديم الدعم من خلال تعزيز آليات الرقابة المتاحة للبرلمان والمفتشية العامة لأجهزة الأمن. وقدم الفريق أيضا الدعم إلى

الحكومة من أجل إعداد مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي عُرض على البرلمان، ووضْعِ مرسوم رئاسي بإنشاء مركز تدريب لعمليات حفظ السلام كجزء من مساهمة البلد في عمليات حفظ السلام الدولية.

٦١ - وفي كوت ديفوار، قدم فريق الأمم المتحدة الاستشاري المعني بإصلاح قطاع الأمن الدعم إلى السلطات الوطنية من أجل تعزيز سيطرة السلطات المدنية على قوات الأمن، فضلا عن إعادة إدماج المقاتلين السابقين على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

٦٢ - وأتاحت الموارد التي قدمها صندوق بناء السلام والمساعدة التي قدمتها كيانات الأمم المتحدة تيسير تقديم الدعم إلى البلدان المذكورة أعلاه.

النزاعات بين الرعاة والمزارعين

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل المناقشات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تنظيم حلقة عمل مشتركة لتبادل الخبرات لتحديد أفضل الممارسات المتبعة في الدول الأعضاء في الجماعة في سبيل وضع نهج إقليمي لمنع وحل المنازعات بين الرعاة والمزارعين. وفي الوقت نفسه، قدم صندوق بناء السلام تمويلا لوضع مشاريع تهدف إلى تفعيل التحليلات والتوصيات الواردة في دراسة عن الرعي والأمن في غرب أفريقيا أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتواصل في فترة الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩ تنفيذ المشاريع ذات الصلة التي موّلها الصندوق في عام ٢٠١٨ بمبلغ ١٠ ملايين دولار.

٦٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، طلبتُ من ممثلي الخاص أن يجمع الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة لوضع خريطة طريق لمعالجة الأسباب والدوافع القديمة العهد للنزاعات بين الرعاة والمزارعين، بوسائل تشمل إجراء تحليلات وتبادل المعلومات، والوقاية والدعوة، مع التركيز على تعزيز الجهود الإقليمية والجهود عبر الحدود والربط بين الجهود الإقليمية وتلك المبذولة على المستوى الوطني، من خلال التعاون مع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة.

حوض بحيرة تشاد

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بهدف دعم تصدي المنطقة للأزمة في حوض بحيرة تشاد. وفي الفترة من ١١ إلى ٢٤ شباط/فبراير، أوفدت بعثة تقييم تقنية مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى الكاميرون والتشاد، وإلى النيجر في الفترة من ١١ إلى ١٧ آذار/مارس. وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ آذار/مارس، شارك ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في بعثة مشتركة رفيعة المستوى إلى تشاد مع المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، أنخيل لوسادا. وزار الممثلون الخاصون الكاميرون لاحقا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل، والنيجر في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل، واجتمعوا في البلدان الثلاثة جميعها مع المسؤولين الحكوميين، وقادة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والمؤسسات ذات الصلة، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلي المجتمع المدني، وفريق الأمم المتحدة القطري. وركزت المناقشات على الحالة الأمنية والإنسانية في هذه البلدان، فضلا عن الاستجابة المحلية والوطنية والدولية للتحديات الأمنية والإنسانية الهائلة في حوض بحيرة تشاد ككل.

٦٦ - وزار فريق من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل قرية غوريمو دوومو في تشاد، والمنطقة الواقعة في أقصى الشمال في الكاميرون، ومنطقة ديفا في النيجر. وزار أيضا مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، والتقى بمقاتلين سابقين في جماعة بوكو حرام كانوا قد سلموا أنفسهم للسلطات. وشدد الفريق على ضرورة اتباع نهج شامل للتصدي للتحديات التي تمثلها جماعة بوكو حرام، بما في ذلك فيما يتعلق بجوانب الأمن والحكم والتنمية، وشجعت السلطات الكاميرونية على الإسراع بإعداد خطة العمل الداخلية للمناطق الواقعة في الشمال وأقصى الشمال في إطار تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي والقدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز قدرات الإدارة والتنسيق في هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو - غورما.

استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

٦٧ - في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو، أوفد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بعثة تقنية إلى أمانة اتحاد نهر مانو في فريتاون، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا. وركزت المناقشات التي دارت بين ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على كيفية اشتغال الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة، التابعة لاتحاد نهر مانو، التي تؤدي دورا بارزا في التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية. وناقشت البعثة ضرورة تحديث استراتيجية عام ٢٠٠٣ لأمن المناطق عبر الحدود في اتحاد نهر مانو، وتنشيط أمانة اتحاد نهر مانو. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، أوفد المكتب بعثة إلى أمانة اتحاد نهر مانو لتقييم التهديدات الأمنية الجديدة والناشئة عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية.

القرصنة في خليج غينيا

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل تركيز جهود مكافحة الجريمة البحرية والقرصنة على تعزيز القدرة العملياتية، في الوكالات ذات الصلة، على تسيير دوريات في مياهها وتعزيز قدرة سلسلة مؤسسات العدالة الجنائية على كشف حالات القرصنة والجريمة البحرية والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها. وواصلت بلدان خليج غينيا تخطيط استجابات جماعية في مجال الأمن البحري في مختلف قطاعات التنسيق عن طريق مركز التنسيق الأقاليمي والمركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا والمركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا. وأجرت القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة بالاشتراك مع ٣٣ بلدا آخر تدريبات بحرية استمرت أسبوعين في خليج غينيا لتحسين الرصد والسلامة البحرية على خط ساحل غرب أفريقيا.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٦٩ - واصل ممثلي الخاص الدعوة إلى بذل الجهود لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة ذات الصلة في المنطقة.

دال - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٧٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل بشكل وثيق مع مستشاري الخاص لمنطقة الساحل على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة

الساحل. وأنهى مستشاري الخاص مدة ولايته في ذلك المنصب في آذار/مارس، وعُيّن موظف مسؤول لأداء مهامه وكفالة استمرارية تنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. ولقد طلبتُ من منظومة الأمم المتحدة إجراء عملية استعراض داخلي لتحديد المهام والقدرات الإضافية اللازمة للمضي قدما على نحو فعال في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، مع معالجة الصلات بين العمل الإنساني والتنمية وعلاقاتها بالسلام والأمن. وواصل ممثلي الخاص الدعوة إلى تقديم الدعم لتنفيذ توصيات الاجتماعات الرفيعة المستوى المعنية بمنطقة الساحل في المنطقة، فضلا عن التوصيات المنبثقة عن اتصالاته الثنائية.

٧١ - وواصل مستشاري الخاص والموظف المسؤول تنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل والدعوة إلى مزيد من الاستثمار في بلدان المنطقة. ووُضع برنامج مشترك للتشجيع على الزراعة المستدامة القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وشُرع في تطبيقه فورا بالتعاون مع هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو - غورما. وهذا البرنامج المشترك الموجّه بشكل رئيسي لفائدة النساء اللائي ينتجن المنتجات الزراعية في المناطق الحدودية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر سيطبق في إطار مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بدعم من السويد. وبدأت بلدان المنطقة تنفيذ خطة الاستثمارات ذات الأولوية، عن طريق برنامجها العاجل للتنمية المستدامة، في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، بالاشتراك مع التحالف من أجل الساحل والأمم المتحدة.

٧٢ - وحضر ممثلي الخاص المؤتمر المشترك لإطلاق خطة الاستجابة الإقليمية لاحتياجات اللاجئين للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ في نيجيريا، الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في أبوجا، نيجيريا، بحضور ٢٠٠ مشارك من الحكومة الاتحادية، وحكومات الولايات، وكذلك مسؤولين من تشاد والكاميرون والنيجر، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص. وتمثل الخطة الإقليمية للاجئين في نيجيريا أحد الأمثلة الأولى على التنفيذ الملموس لأساليب العمل الجديدة المستندة إلى العلاقة الثلاثية، التي تربط جوانب العمل الإنساني والتنمية والسلام في عمليات إغاثة اللاجئين في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أدى البرنامج الإنمائي دورا رائدا في إعداد مشروع الأمم المتحدة الإقليمي المشترك لدعم الجهود الرامية إلى تحسين سبل العيش وضمان الأمن من الناحيتين الاقتصادية والبشرية لفائدة المجتمعات المحلية عبر الحدود والفئات الضعيفة في جميع المناطق الحدودية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر (البلدان الأعضاء في هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو - غورما).

٧٣ - وفي كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٩، زار ممثلي الخاص غامبيا واجتمع بالرئيس لمناقشة التطورات السياسية، وإصلاح قطاع الأمن والتنمية المستدامة والإصلاحات الاقتصادية، فضلا عن جهود المصالحة التي أسهم فيها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام بمبلغ ١٠,١ ملايين دولار حتى الآن. وعاد ممثلي الخاص إلى بانجول في الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو لمواصلة المشاورات بشأن هذه المسائل مع المسؤولين في الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

٧٤ - وفي ١ شباط/فبراير، أطلقت حكومة مالي، بمساعدة من الجهات الشريكة الدولية، خطة عمل وطنية جديدة خمسية السنوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص والممارسات المشابهة. ونظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورة تدريبية في مجال التعاون القضائي الدولي في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، لفائدة الممارسين في مجال العدالة الجنائية في مالي والنيجر. وفي

آذار/مارس، درّب المكتب أيضا ١٠٠ من الضباط البوركينيين العاملين في عنصر الشرطة التابعة للقوة المشتركة، بدعم مالي من حكومة ألمانيا وبالتعاون مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجهات الشريكة الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ووضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع جامعة أوغادوغو الثانية، برنامجا دراسيا في الجامعة يمنح درجة الماجستير في مجال مكافحة الفساد.

٧٥ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٢ شباط/فبراير، ترأس ممثلي الخاص بعثة مشتركة بين الوكالات إلى بوركينا فاسو. وخلال الاجتماعات مع السلطات الوطنية، وممثلي المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والجهات الشريكة الدولية، أوصت البعثة باتباع نهج متكامل ومعزز حيال الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للأولويات الإنسانية والأمنية الفورية، وكذلك زيادة الجهود المبذولة في الأجل المتوسط لتعزيز جهود بناء السلام وآليات منع نشوب النزاعات والتنمية المستدامة. وعاد ممثلي الخاص إلى أوغادوغو في ٢٤ آذار/مارس لمرافقة زيارة قام بها مجلس الأمن في خضم التحديات الأمنية المتصاعدة في بعض أنحاء البلد. وأعرب المحاورون عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ودورها القيادي في الاستجابة الإنسانية، وحثوا على بذل مزيد من الجهود الدولية لمعالجة الأزمة الأمنية والتحديات الإنمائية في البلد.

٧٦ - وفي الوقت نفسه، وبناء على طلب من حكومة بوركينا فاسو، شرع مكتب مكافحة الإرهاب والأمانة الدائمة للجنة الوطنية للحدود في تنفيذ برنامج يهدف إلى تحسين أمن حدود البلد وقدرته على كشف المتطرفين العنيفين والإرهابيين وردعهم.

٧٧ - وتولت بوركينا فاسو رئاسة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خلال مؤتمر القمة العادي لرؤساء دول المجموعة الخماسية الذي عُقد في ٥ شباط/فبراير في نواكشوط. وما فتئ حشد الشركاء والموارد يتواصل منذ ذلك الحين. فبعد اجتماع عُقد على هامش اجتماع بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩ في واشنطن العاصمة، اتُفق على ترسيخ نهج أكثر تكاملا بهدف تعزيز أثر المعونة الإنمائية. ففي ٢٦ نيسان/أبريل، عُقد اجتماع في أوغادوغو بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل بهدف استعراض التقدم المحرز على صعيد البرنامج الطارئ لتحقيق التنمية. وفي ١٤ أيار/مايو، اجتمع وزراء خارجية دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مع نظرائهم الأوروبيين ومسؤولي الاتحاد الأوروبي في بروكسل لمناقشة سبل معالجة التدهور الذي طرأ في الآونة الأخيرة على الحالة الأمنية في المنطقة، وأكدوا من جديد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وفي ١٦ أيار/مايو، ناقشوا الاستثمار الطويل الأجل عن طريق المعونة الإنمائية.

٧٨ - وفي ١ أيار/مايو، عقدت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مؤتمر قمة استثنائيا لرؤساء الدول في أوغادوغو. وحضرت الاجتماع المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في إطار زيارتها إلى منطقة الساحل. وركزت المناقشات على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتحديات الأمنية العامة في المنطقة. وأعلنت المستشارة ميركل عن تعهد بلدها بدفع ٥١ مليون دولار لدعم جهود بوركينا فاسو الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف. ودعا المشاركون إلى تقديم مزيد من الدعم من أجل تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتقديم مساعدة إضافية لتنفيذ البرنامج الطارئ لتحقيق التنمية الذي يهدف إلى مساعدة الفئات السكانية الضعيفة. وأكدوا الآراء السائدة في المنطقة، وهي أن تدخل البلدان

الغربية في ليبيا في عام ٢٠١١ قد أفضى، بشكل جزئي على الأقل، إلى حالة انعدام الأمن الحالية في منطقة الساحل، وأن على تلك البلدان أن تضاعف الجهود لتحقيق الاستقرار في البلد.

٧٩ - وفي ٣ أيار/مايو، اشترك ممثلي الخاص ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل في رئاسة الاجتماع السابع للمنتدى الوزاري لتنسيق الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل الذي استضافه في نجامينا الوزير التشادي للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي والشتات. وناقش المشاركون في الاجتماع الحالة الأمنية المتردية في منطقة الساحل، وتأثير العمليات العسكرية، وكذلك المسائل المتعلقة بالهجرة. وأكد المشاركون مجددا أهمية المنتدى بوصفه آلية تتيح تبادل المعلومات وتنسيق الجهود. ودعوا إلى تعزيزه، وطلبوا من الجهات المانحة أن تفي بتعهداتها بتقديم التبرعات للقوة المشتركة التابعة للجماعة الخماسية لمنطقة الساحل وخطة الاستثمارات ذات الأولوية الذي تنفذه الجماعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن استراتيجية تحقيق الاستقرار التي وضعتها لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي. ووافقت النيجر على تسلم رئاسة المنتدى من تشاد.

هاء - تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٨٠ - نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مشاورات بشأن اللامركزية وصلاتها بمنع نشوب النزاعات عملا بولايته المتعلقة بتيسير تبادل الآراء بين الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة من أجل تعزيز ثقافة قائمة على حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. وشارك في المشاورات عدد من الممارسين المهنيين، وواضعي السياسات، وممثلين عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، لمناقشة الروابط بين منع نشوب النزاعات وجهود تحقيق اللامركزية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع التركيز على السنغال وسيراليون ومالي.

٨١ - ونظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في غرب أفريقيا، المشاورات الإقليمية السنوية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي عُقدت في أكرا في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه. ووفر الاجتماع الذي حضره ممثلو تلك المؤسسات منبرًا لتبادل الخبرات بين المؤسسات ومنتدىً لاستعراض حالة حقوق الإنسان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكذلك لتعزيز دور تلك المؤسسات في التصدي للتحديات الناشئة عن العنف الانتخابي، والتطرف العنيف، والهجرة غير النظامية. وقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم إلى منتدى المنظمات غير الحكومية خلال الدورة العادية الرابعة والستين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي عُقدت في مصر في الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ١٤ أيار/مايو.

٨٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم إلى الممثلين القطريين للفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من أجل تدريب أكثر من ٥٠ مشاركا من النساء والشباب في بنن وتوغو والسنغال وموريتانيا ونيجيريا الذين أُرسلوا لاحقا لرصد الانتخابات التي جرت في بلدانهم.

٨٣ - وفي ٣ نيسان/أبريل، ترأس ممثلي الخاص الدورة المواضيعية الأولللفريق العامل في عام ٢٠١٩ وركزت على الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى البلدان التي نظمت انتخابات في الربع الأول من عام ٢٠١٩ وهي السنغال وغينيا - بيساو ونيجيريا. وعُقدت دورة ثانية في ٢٤ نيسان/أبريل حضرها ١٠٠ مشارك من بنن وبوركينا فاسو وتشاد والسنغال وغانا وغينيا وكابو فيردي وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا. واستعرض المشاركون إنجازات الفريق العامل بعد مرور عشر سنوات على إنشائه من قبل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في المنطقة.

٨٤ - وفي الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل، قدم المكتب دعما لحلقة العمل للتخطيط الاستراتيجي التي نظمت في إطار الشبكة المعنية بالسلام والأمن من أجل المرأة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٨٥ - سُجّلت عدة تطورات إيجابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الأمنية المتردّية أثرت سلبا على السلام والاستقرار في عدد من البلدان، وحَدَّت من إمكانية تعزيز الفرص في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك، لا بد من أن يكثف المجتمع الدولي الجهود لمساعدة البلدان على معالجة أوجه القصور في الحوكمة وتقديم الدعم لها في مجال بناء القدرات.

٨٦ - ويساورني اضطراب شديد من تصاعد الأنشطة الإرهابية والتطرف العنيف في منطقة الساحل وفي حوض بحيرة تشاد التي تخلّ بسبل كسب العيش، وتؤدي إلى إزهاق الأرواح، والتشرد الداخلي وتدفق اللاجئين؛ فالعواقب الإنسانية الخطيرة المترتبة على ذلك، بما فيها خفض فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وبخاصة الصحة والتعليم والغذاء والوصول إلى الأسواق، تثير قلقا بالغا. وأحث بلدان المنطقة والشركاء على مضاعفة الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، من خلال اتباع نهج أكثر تكاملا يشمل المساعدة الإنسانية، والمعونة الإنمائية، والجوانب الأمنية، والأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان.

٨٧ - وأثني على الجهود التي تبذلها البلدان المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمواجهة التحديات الأمنية المتعددة الأوجه في المنطقة دون الإقليمية. وأشجع الجهات الشريكة على مواصلة دعم هذه المبادرات.

٨٨ - وأحث أيضا الدول الأعضاء على تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك الفقر وأوجه عدم المساواة، والإقصاء والتهميش، وعدم توفر إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والآثار الناجمة عن تغير المناخ. وأدعو الجهات الشريكة إلى تقديم الدعم الكامل للنهوج الشاملة والمتكاملة لمواجهة هذه التحديات، بوسائل تشمل تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار للبلدان المتضررة من الأزمة الناجمة عن أنشطة جماعة بوكو حرام، وخطة الاستثمارات ذات الأولوية لمنطقة الساحل التي وضعتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

٨٩ - وظل تغير المناخ يؤثر تأثيرا متزايدا على ديناميات النزاع في حوض بحيرة تشـــاد وأجزاء من منطقة الساحل. وأشجع الجهات الشريكة الوطنية والإقليمية والدولية على مضاعفة الجهود لمنع التهديدات المرتبطة بتغير المناخ والتصدي لها، تمشيا مع مقتضيات الركيزة المتعلقة ببناء القدرة على التحمل، المنصوص عليها في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

٩٠ - والقيود المتواصلة التي تعيق إمكانية وصول المساعدات الإنسانية في حوض بحيرة تشاد ومنطقة لبتاكو - غورما تؤدي إلى تزايد المعاناة البشـــرية التي يمكن تجنبها. وأدعو الأطراف المعنية إلى أن تحترم مبدأي عدم التحيز والحياد في مجال الأنشطة الإنسانية، وأن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المحتاجين إليها، ولا سيما إلى الأطفال والمسنين والنساء والفئات الضعيفة الأخرى.

٩١ - وأقدّر ما تبديه حكومات المنطقة من كرم ضيافة ودعم مستمرين للاجئين والمجتمعات المضيفة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأحث الجهات الشريكة على زيادة المساعدة الإنسانية.

٩٢ - وأثني على بنن والسنغال وغينيا - بيساو ونيجيريا لتنظيمها انتخابات اتسمت بطابع سلمي عموما خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير. ولئن كانت الانتخابات قد أدت في معظم الأحيان إلى ممارســـة الســـلطة وتغييرها بشـــكل ســـلمي في المنطقة دون الإقليمية، فلا تزال ثمة ثغرات كبيرة فيما يتعلق بالحكم الرشـــيد. فالمراحل الســـابقة للانتخابات والمراحل التي تليها ما زالت تتســـم بالتوترات، والاحتجاجات العدائية، والمنازعات في بعض الحالات، كما هو الحال في بنن ونيجيريا والســـنغال وســـيراليون. وأشـــجع الســـلطات والجهات الوطنية صـــاحبة المصـــلحة على العمل معا لخلق أجواء تكفل تكافؤ الفرص لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية في المنطقة.

٩٣ - وأرحب باعتماد البلدان تشريعات المساواة بين الجنسين وتنفيذها تدريجيا، وبتزايد عدد النساء في المناصـــب الحكومية العليا في غرب أفريقيا ومنطقة الســـاحل. وأحث بلدان المنطقة دون الإقليمية على اتخاذ تدابير محددة، وفقا لالتزاماتها الوطنية والإقليمية، من أجل تعزيز العمليات الشـــاملة للجميع والفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتاحة للمرأة. وأرحب أيضـا بالجهود التي تبذلها بعض البلدان لتعزيز مشاركة الشباب في الاستراتيجيات الوطنية للسلام والأمن والتنمية.

٩٤ - وأحث على مواصـــلة تقديم الدعم لتوطيد الأطر المؤســـســـية والتشـــغيلية من أجل تعزيز حقوق الإنســـان وحمايتها. ومع اقتراب مواعيد الانتخابات الرئيســـية في المنطقة، أحث الدول الأعضـــاء على أن تواصـــل كفالة احترام حرية التجمع وحرية التعبير وحرية الصـــحافة، التي تعتبر أســـاســـية لســـير العملية الديمقراطية وتسهم في مصداقية العمليات الانتخابية.

٩٥ - ومن المهم جدًا كذلك معالجة ما يبدو أنه استغلالٌ لمؤسسات سيادة القانون، ولا سيما السلطة القضائية والبرلمانات، لتحقيق أغراض سياسية لأن ذلك يؤدي غالبا إلى تقويض الثقة في مؤسسات الدولة ويمكن أن يهدد الحفاظ على القانون والنظام.

٩٦ - وأرحب بتجديد حكومتي الكاميرون ونيجيريا التزامهما بإتمام عملية تعليم الحدود البرية والبحرية بين البلدين. وأشـــجعهما على تجديد جهودهما الرامية إلى حل أي خلافات متبقية وفقا للحكم الصـــادر في هذا الشـــأن عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشـــرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بهدف التعجيل بإنجاز ولاية لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

٩٧ - وأود أن أعرب عن تقديري لحكومات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، على تعاونها المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأُعرب أيضا عن تقديري لكيانات منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى على شراكتها الوثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأثني على التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يتعلق بعدد متزايد من التحديات المحلية والتحديات الأفقية الأوسع نطاقا، وأواصل تشجيع هذا التعاون الذي يعكس تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويستجيب له بشكل استباقي. وأود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص، ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وموظفي لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة على ما يبذلونه من جهود مستمرة لتوطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.